

ولأن حق المقرض في أصل ماله ثابت ، وله توثيق هذا الحق، مع إثمه بالربا، وتحريم أخذ الزيادة على ماله.

سئل الدكتور محمد بن سعود العصيمي حفظه الله: " إذا عمل الشخص في مجال المحاسبة في شركات لا يكون نشاطها الأساسي حراماً ، وإنما كما تعلم أن وظيفة المحاسب هو تسجيل جميع المصاريف والإيرادات التي تتحقق على الشركة وتسجيلها بالدفاتر حتى تعلم الشركة ما هو جميع مصاريفها مقارنة بإيراداتها لمعرفة الربح أو الخسارة ومن ضمن هذه المصاريف فوائد البنوك على القروض الربوية ومن ضمن الإيرادات فوائد الودائع البنكية ، فهل وظيفة المحاسب بتسجيل تلك الفوائد يدخل في الحديث الملعون (كاتبه) أم هي تتعلق في كاتب العقد الربوي علما أنني لا أتعامل بالربا وكثير من الشركات تتعامل به وأنا أنكر ذلك في قلبي؟

فأجاب:

لا شك أن كتابة عقد العملية الربوية ، والشهادة عليها : داخله في لعن النبي صلى الله عليه وسلم.

ولكن هل تقييد العملية في السجلات الخاصة بالشركة أو البنك ، وهل التدقيق والعمل المحاسبي الذي يأتي بعد ذلك داخل في اللعن أم لا ؟

الذي يظهر لي ، والله أعلم : أنه غير داخل.

والحاجة ماسة لضبط العمليات المالية والتمويلية في الشركات ، حتى لو كانت محرمة ، وتضييع الحقوق بين الشركات وبين المقرضين والمقترضين حرام أيضا.

ولا يعني ذلك أن تقر الطريقة الربوية في الاقتراض أو الاستثمار ، بل يجب عليك أن تنكر بقلبك تلك المعاملات ، وتنصح للشركة ، وتدلهم على طرائق التمويل الإسلامية.

ولا شك أنك لو انتقلت إلى شركة لتمول بالطرق الإسلامية فإن عملك فيها أحسن، وزررك فيها أطيب. والله أعلم" انتهى من "موقع الربح الحلال":

<https://goo.gl/16e8ia>

والله أعلم.